

Distr.: General
21 April 2008
Arabic
Original: English



التقرير نصف السنوي السابع للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا - معلومات أساسية

١ - طيلة الأشهر الستة الماضية، ظل لبنان، يعيش أزمة سياسية حادة يتمثل محورها حاليا في الفشل في انتخاب رئيس للجمهورية. فهذا المنصب لا يزال شاغرا منذ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تاريخ انتهاء فترة الولاية التي جرى تمديدتها للرئيس إميل لحود. وبالرغم من الجهود الحثيثة والمطردة التي تبذلها العناصر الفاعلة اللبنانية والإقليمية والدولية، فإن جميع المحاولات الرامية إلى انتخاب رئيس جديد لم تكن مثمرة. وتسبب الفراغ الانتخابي في تفاقم الاستقطاب السياسي، وعرقل سير العمل العادي للمؤسسات الدستورية الشرعية في البلد، وبخاصة الحكومة والبرلمان. كما أسهم من حين لآخر في حدوث مواجهات عنيفة بين الأطراف المتنازعة نجمت عنها إصابات. وعدم وجود اتفاق بشأن الانتخابات الرئاسية يهدد أسس الدولة اللبنانية ذاتها وسيادة لبنان واستقلاله واستقراره. ويواجه البلد حاليا تحديات بحجم لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الأهلية، يُحتمل أن تكون لها آثار على صعيد المنطقة.

٢ - وسلسلة الهجمات الإرهابية والاعتداءات التي ما برحت تهمز البلد منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ والتي تستهدف رموز السيادة اللبنانية، لا تزال مستمرة بدون هوادة. ففي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تسبب انفجار في مصرع العميد الركن فرانسوا الحاج، مدير العمليات في الجيش اللبناني، وسائقه وإصابة تسعة أشخاص آخرين. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قُتل النقيب وسام عيد، رئيس القسم التقني في فرع المعلومات التابع لقوات الأمن الداخلي وخمسة أشخاص آخرين، وأصيب عشرون شخصا بجروح.



٣ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تعرضت وحدات تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) إلى هجوم للمرة الثالثة منذ حرب تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٦، خارج منطقة العمليات. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، حدث انفجار كان يستهدف، فيما يبدو، سيارة تابعة لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية وأسفر عن مصرع ثلاثة أشخاص وإصابة عشرات آخرين بجروح. وكان هذا هو أول هجوم على هدف دبلوماسي في بيروت منذ أيام الحرب الأهلية. وقد حدا مناخ انعدام الأمن بالعديد من البلدان إلى إصدار تحذيرات تتعلق بالسفر إلى لبنان وخفض عدد موظفي سفاراتها في البلد.

٤ - وفي أواخر كانون الثاني/يناير، تحولت مظاهرات احتجاج على استمرار انقطاع التيار الكهربائي في ضواحي بيروت الجنوبية إلى مواجهات عنيفة أدت إلى مقتل ثمانية أشخاص وإصابة حوالي ٢٢ آخرين بجروح في بيروت. واعتُبرت أعمال الشغب تلك أفظع أعمال عنف يشهدها البلد منذ عام ٢٠٠٧، عندما اندلعت اشتباكات بين مناصري تحالف ١٤ آذار الحاكم وآخرين من جناح المعارضة ذهب ضحيتها خمسة أشخاص من جامعة بيروت العربية. ودعا القادة اللبنانيون من جميع الانتماءات السياسية إلى ضبط النفس وطالبوا أتباعهم بالانسحاب من الشوارع. ويعمل الجيش اللبناني حالياً على التحقيق في تلك الاشتباكات. وحتى الآن، أُلقي القبض على ستة من أفراد الجيش و ١١ مدنياً.

٥ - وأثناء الليلة الفاصلة بين ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، انفجرت سيارة في حي كفر سوسة في دمشق. وأودى الانفجار بحياة عماد مغنية، أحد كبار قادة حزب الله، وحارسه الشخصي.

٦ - وفي ١٤ شباط/فبراير، أحيا اللبنانيون في تجمع حاشد الذكرى السنوية الثالثة لاغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري. وفي اليوم نفسه، كان ثمة تجمع مماثل في بيروت الجنوبية بمناسبة تشييع جنازة عماد مغنية.

٧ - وعُقد يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس، اجتماع قمة لجامعة الدول العربية في دمشق، وسط مناخ من التوتر سببه أن لبنان لا يزال يتخبط في أزمة سياسية حادة ولم ينتخب رئيساً بعد. وكرر القادة العرب، في بيانهم الختامي، تأكيد التزامهم بخطة جامعة الدول العربية المتعلقة بلبنان، بما في ذلك انتخاب رئيس فوراً.

٨ - وتتواصل الاحتجاجات التي بدأت تُنظم أمام مكتب رئيس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والتي أدخلت الفوضى على الحياة السياسية العادية في لبنان وخلفت آثاراً هامة على النشاط الاقتصادي العادي في وسط بيروت.

ثانياً - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة لبنان الإعراب عن التزامها الراسخ بإحراز تقدم في بسط سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية وفي تأكيد سيادة البلد وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي. بيد أن الإخفاق في انتخاب رئيس للجمهورية في عملية انتخابية حرة ونزيهة بدون تدخل أجنبي، جعل الوضع في لبنان يتسم بالاستقطاب، وشكّل عقبة كبيرة أمام تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وبالتالي لا يزال يتعين تنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملاً.

١٠ - وعلى امتداد الأشهر الستة الماضية، كنتُ أنا وممثليّ على اتصال منتظم ووثيق مع جميع الأطراف في لبنان وكذلك مع العناصر الفاعلة الإقليمية والدولية ذات الصلة.

ألف - سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي

١١ - لقد ذكرتُ، في تقاريري السابقة أن قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) يركز تركيزاً جوهرياً على سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية في جميع أنحاء لبنان. وأني أعطيت هذه المسألة أولوية عليا في جهودي الرامية إلى المساعدة على تنفيذ هذا القرار.

١٢ - وأود أن أشير إلى أن خطوات هامة قد أُخذت بالفعل صوب تنفيذ القرار. ففي تقريرتي نصف السنوي الثاني، المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/673)، تسنى لي أن أؤكد أن انتخابات برلمانية حرة وذات مصداقية قد نُظمت في أوائل عام ٢٠٠٥. وتسنى لي أيضاً أن أؤكد انسحاب القوات والمعدات العسكرية وجهاز المخابرات العسكرية السورية من لبنان.

١٣ - ولقد واصلتُ جهودي منذ ذلك الحين لتشجيع تكبير لبنان والجمهورية العربية السورية بالشروع في عملية على أساس جدول أعمال متفق عليه تفضي في نهاية المطاف إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، تنفيذاً للأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وإنني أعتقد أن التمثيل الدبلوماسي المتبادل هو أنسب طريقة لمعالجة أي خلاف ثنائي، وأن الخطوات التي تتخذ في هذا الاتجاه ستُسهم كذلك في تحسين العلاقات الثنائية بين الجارين اللذين تجمعهما روابط تاريخية وثيقة. ولكن للأسف لم يتحقق حتى الآن أي تقدم صوب هذا الهدف. لذلك أكرر مناشدتي الجمهورية العربية السورية ولبنان أن يتخذا خطوات صوب إقامة علاقات دبلوماسية. فهذه الخطوات ستكون إسهاماً مهماً في استقرار

المنطقة. وأثني على دعوة رئيس وزراء لبنان، فؤاد السنيورة، في خطابه الذي بثه التلفزيون يوم ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين.

١٤ - ويظل تحديد الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان عنصرا مهما جدا لعدد من المقتضيات العملية الواضحة المنصوص عليها في القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) اللذين يركزان بشدة على سيادة لبنان وسلامة أراضييه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية في جميع أنحاء لبنان. وإضافة إلى ذلك، فإن الولاية الصريحة المنصوص عليها في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) حول بسط لبنان سلطته الحكومية على كل أراضييه لن يتسنى تجسيدها إلا إذا عرفت الحكومة اللبنانية وكل الأطراف المعنية الأخرى ما هي أراضي لبنان بأكملها، عند تحديد حدوده وترسيمها بدقة. وقد واصلتُ عملي فيما يتصل بمسألة منطقة مزارع شبعا، على النحو المشار إليه في تقريرتي الأخير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2008/135). وأحطتُ علما بالرسالة المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ الموجهة من رئيس الوزراء السنيورة بشأن المسألة ذاتها. فالتنفيذ السريع لإجراءات ملموسة تمكّن من تحديد الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان، سوف يكون خطوة مهمة نحو بسط الحكومة اللبنانية سيطرتها على كل أراضيها وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وقد أكد لي لبنان مجددا استعداداه للمضي قدما بسرعة فيما يتصل بهذه المسألة. وإنني أنتظر من الجمهورية العربية السورية التعاون التام لهذا الغرض.

١٥ - ويعد منع حدوث انتهاكات للحظر المفروض على الأسلحة عنصرا حاسما في تحقيق الهدف المذكور أعلاه. ولا يزال يساور حكومة لبنان عميق القلق إزاء أنشطة التهريب على امتداد الحدود البرية الشرقية والشمالية للبلد. وواصل عدد من الدول الأعضاء تزويدي بمعلومات تؤكد فيما يبدو المزاعم القائلة بتدفق الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود السورية - اللبنانية.

١٦ - ولا تزال الجمهورية العربية السورية تنكر أن لها أي ضلع في انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة، وأشارت إلى أن هناك اتصالات جارية بينها وبين لبنان حول مراقبة حدودهما المشتركة. وأكدت كذلك أنها كثفت وجود حرس الحدود التابعين لها.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت سلامة الأراضي اللبنانية تُنتهك بانتظام من جانب الطائرات الإسرائيلية التي تحلق في المجال الجوي اللبناني. وواصلت حكومة إسرائيل ادعاءها أن تلك الرحلات الجوية تجري لأسباب أمنية. وواصلتُ أنا وممثلي في المنطقة إعادة التأكيد بانتظام على قلقنا ومناشدة إسرائيل بوقف العدد المتزايد من عمليات التحليق في ذلك المجال الجوي، التي تُشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن.

١٨ - ولا تزال إسرائيل تحتل الجزء الشمالي من قرية الغجر، مما يشكل انتهاكا لسيادة لبنان. وسأبلغ عن هذه المسألة في تقريرتي المقبل إلى المجلس عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

١٩ - بسبب الأزمة السياسية المتواصلة في لبنان، ولا سيما الجمود في عملية انتخاب رئيس، وتدهور الحالة الأمنية، ظلت قدرة الحكومة على بسط سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية مقيدة. وعلاوة على ذلك، لا تزال المعارضة تشكل في شرعية الحكومة.

٢٠ - وقد أكدت لي الحكومة اللبنانية مجدداً أن من مصلحتها الحيوية أن تحسّن ضبط حدودها البرية لمنع التدفق غير المأذون به للأسلحة والذخائر والأفراد إلى داخل البلد.

٢١ - وواصل الجيش اللبناني إسهامه في تحسين السلام والاستقرار بالرغم من أن كاهله مثلث نتيجة ما يواجهه من تحديات أمنية يجب التصدي لها جميعاً، منها استمرار انتشاره في جنوب لبنان؛ وتوفير الأمن الداخلي، لا سيما في ضوء استمرار الحصار المفروض على وسط العاصمة؛ والاستعداد للدفاع التقليدي عن أراضي البلد؛ والقيام بأنشطة مكافحة التهريب.

٢٢ - لذلك أجدد ندائي إلى البلدان المانحة كمي تبادر بتقديم المساعدة إلى الجيش اللبناني حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك تحقيق استئثار الحكومة المنتخبة ديمقراطياً بالاستخدام المشروع للقوة في جميع أنحاء لبنان تنفيذاً لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٢٣ - ويشكل استمرار وجود الميليشيات والادعاءات بوجود نشاط واسع لإعادة التسلح وإجراء التدريبات شبه العسكرية من جميع المستويات تحدياً أمام بسط سلطة الحكومة اللبنانية في جميع الأراضي اللبنانية.

٢٤ - وأثناء الليلة الفاصلة بين ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، عثرت دورية تابعة لليونيفيل على عناصر مسلحة مجهولة الهوية في منطقة عملياتها. وهذا الانتهاك الخطير للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) يبعث على القلق وسيجري الإبلاغ عنه بشكل أوفى في تقريرتي المقبل عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢٥ - لا تزال هناك ميليشيات لبنانية وغير لبنانية تقوم بعمليات في البلد. وأهم الميليشيات اللبنانية هو الجناح العسكري لحزب الله. وإضافة إلى ذلك، هناك عدة ميليشيات فلسطينية

تقوم بعمليات في البلد داخل مخيمات اللاجئين وخارجها. ووجود الجماعات المسلحة هو تحدٍّ أمام سيطرة الحكومة الشرعية، التي يحق لها وحدها أن تنفرد باستخدام القوة في كل أراضيها. كما أنه يتعارض مع استعادة سيادة البلد وسلامة أراضيها ووحدته واستقلاله السياسي واحترام هذه المقومات بالكامل.

٢٦ - وللأسف، في الأشهر الأخيرة، لم تجر أي مناقشة بين القادة السياسيين اللبنانيين بشأن عملية سياسية تفضي إلى حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٢٧ - وفي سياق الجمود الذي طال أمده والذي أصاب لبنان بالشلل، هناك تقارير وتخمينات متزايدة مفادها أن الميليشيات تقوم بتوسيع ترساناتها الحالية من الأسلحة أو أنها بصدد استعادة قدرتها التسليحية. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما أعرب عن مخاوف من أنه يمكن حتى لحالة الوضع الراهن المؤقتة المشوبة بالاضطراب والتي أمكن الإبقاء عليها بعد انتهاء الحرب الأهلية - وهو الوضع الذي تخلت في إطاره معظم التجمعات السياسية اللبنانية، باستثناء حزب الله، عن قدراتها التسليحية - أن تضمحل، مما سيفضي إلى عملية إعادة تسليح واسعة النطاق، وإلى إحياء شبح مواجهة متجددة بين اللبنانيين. ولم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق بشكل متعمق من الأسس الملموسة التي تستند إليها هذه المخاوف. بيد أنني يساورني بالغ القلق من أن الحوار العام والإعلامي المشوب بالخلاف - سواء استند إلى دلائل أو كان مرده إلى التخمين - قد يفضي في الواقع إلى تسريع سياق التسليح المحلي في لبنان، بل قد يحفز، مما سيؤدي إلى نتائج لا يمكن التكهّن بها. وفي ذلك السياق، من المهم لكافة الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المجاورة، الالتزام بحظر الأسلحة الذي دعا إليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

الميليشيات الفلسطينية

٢٨ - لم يحرز أي تقدم على مدى الأشهر الستة الماضية، تجاه نزع سلاح الميليشيات الفلسطينية، وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الحوار الوطني اللبناني في عام ٢٠٠٦ والقاضي بترع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات.

٢٩ - وقد كنتُ على اتصال وثيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي أكدت لي دعمها للتنفيذ الكامل لكافة أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وعبر رئيس المنظمة ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، بصورة علنية في العديد من المناسبات، عن ضرورة احترام الفلسطينيين في لبنان لسيادة لبنان واستقلاله السياسي، والقانون اللبناني والمتطلبات الأمنية.

٣٠ - ويسرني أن أفيد بأن ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، عباس زكي، قد أصدر، بمبادرة من الرئيس محمود عباس وبالتنسيق مع رئيس الوزراء فؤاد السنيورة "إعلان فلسطين في لبنان" في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وللمرة الأولى منذ انتهاء الحرب الأهلية في عام ١٩٩١، تحدد منظمة التحرير سياستها نحو لبنان والراوبط الثنائية التي تجمع بينهما. وقد عاجلت الوثيقة شاغلين أساسيين هما: إعادة التوطين والأسلحة. وفيما يتعلق بالأول، رفضت الوثيقة أي خطة لإعادة التوطين وشددت على احترام استقلال لبنان وسيادته. أما فيما يتعلق بالأسلحة، ودون التفرقة بين الأسلحة الفلسطينية الموجودة داخل المخيمات وخارجها، فقد نصت الوثيقة على أن تخضع كافة الأسلحة التي تحملها مختلف الفصائل الفلسطينية للقوانين اللبنانية كما يجب ألا تستخدم في أي نزاع لبناني داخلي. وعلاوة على ذلك فقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بمسعى للمصالحة تمثل في تقديم اعتذار غير مشروط عن "أي ضرر ألحقناه [الفلسطينيون] بلبنان العزيز بوعي أو من غير وعي" منذ عام ١٩٤٨. وبنفس الروح حثت الوثيقة اللبنانيين على تحسين الظروف المعيشية للاجئين. وإني أثنى على الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء فؤاد السنيورة على هذه المبادرة.

٣١ - ولا تزال مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تشكل تحديا كبيرا للاستقرار والأمن في لبنان، لا سيما لوجود طائفة من العناصر الفاعلة من غير الدول في المعسكرات. ويظل يساوري القلق لأن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين لا تزال عرضة لتهديدات الميليشيات التي تستلهمها أفكار تنظيم القاعدة. وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨ اندلعت اشتباكات بين منظمة فتح وجماعة جند الشام المتطرفة المتشددة، المعروفة باعتناقها إيديولوجية مستقاة من تنظيم القاعدة، وذلك في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، مما أدى إلى مقتل شخص واحد.

٣٢ - وفي حين تظل الحالة في معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الإثني عشر مستقرة نسبيا، فإن تهديد العنف الداخلي الذي يمكن أن يمتد إلى المناطق المحيطة ما زال ماثلا في عدد من المخيمات، ولا سيما في جنوب لبنان. وفي هذا الصدد، لا يزال قلقا بشأن ظهور جماعات متشددة جديدة. ونظرا للآثار الضارة للظروف المعيشية في المخيمات على الحالة الأمنية الأوسع في لبنان، لا بد من إحراز تقدم ليس فقط صوب حل الميليشيات الفلسطينية في لبنان ونزع سلاحها، بل وأيضا صوب تحسين الظروف التي يعيش اللاجئون في ظلها، دون المساس بمسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق قد يُبرم في المستقبل بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي هذا السياق أشكر حكومة لبنان لدعمها المستمر للمبادرة التي تضطلع بها حاليا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل تحسين المخيمات.

٣٣ - والقتال الذي اندلع في نهر البارد في عام ٢٠٠٧ هو تذكيرة قوية بالتهديد الخطير الذي تشكله الجماعات المسلحة لاستقرار وسيادة لبنان، مما يؤكد أن نزع سلاحها ضرورة ملحة. والأونروا وكافة السلطات اللبنانية ذات الصلة، وبالتحديد مكتب رئيس الوزراء بإكمال خطة رئيسية لإعادة تشييد المخيم. وستكون عملية إعادة التشييد طويلة ومعقدة وتتطلب دعماً كاملاً من المانحين الدوليين.

٣٤ - وأظن أشعر بقلق عميق إزاء أنشطة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة اللتين تحتفظان بهياكل أساسية شبه عسكرية هامة خارج المخيمات وعلى طول الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ويوجد مقر هاتين الميليشيتين الفلسطينيتين في دمشق. وبالتالي أذكر حكومة الجمهورية العربية السورية بأنها تتحمل مسؤولية حث هاتين الجماعتين على الامتنال لقرارات مجلس الأمن وقرارات حكومة لبنان.

٣٥ - وإنني أحيط علماً بالنداء العلني الذي وجهه رئيس الوزراء السوريّة عشية قمة الجامعة العربية في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى الجمهورية العربية السورية للتعاون مع لبنان في نزع أسلحة الميليشيات الفلسطينية، التي تتخذ من دمشق مقراً لها.

حزب الله

٣٦ - يؤثر احتفاظ حزب الله بجناح عسكري وهياكل أساسية شبه عسكرية منفصلة عن الدولة، تأثيراً ضاراً على جهود حكومة لبنان من أجل إنفاذ سيطرتها الشاملة على كامل الأراضي اللبنانية. ويشكل أيضاً تهديداً للسلام والأمن الإقليميين.

٣٧ - وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، ادعى قادة حزب الله مراراً في العديد من التصريحات العلنية أن الحزب أعاد بناء قدرته العسكرية وزادها منذ حرب تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٦، منتهاكاً بذلك قرارات مجلس الأمن. وهناك تقارير تفيد بأن حزب الله يواصل كذلك وضع شبكة اتصالات آمنة على نطاق البلد منفصلة عن شبكة الدولة. وقد أشاعت هذه التطورات انطباعاً متنامياً بأنه تجري إقامة هياكل مؤسسية موازية منفصلة عن تلك التابعة للدولة.

٣٨ - وإنني أدعو كافة القادة اللبنانيين إلى الشروع في مناقشة بشأن وضع ترسانة حزب الله شبه العسكرية. وقد وافقت جميع الأطراف حتى الآن على أن عملية سياسية يقودها اللبنانيون هي أنسب الآليات التي يمكن من خلالها معالجة مسألة أسلحة حزب الله. وينبغي ألا يؤجل بدء الحوار الجاد والتزیه والمطرد بشأن هذه المسألة أكثر من ذلك. ويُعد نزع سلاح حزب الله في نهاية المطاف وإكمال تحويله إلى حزب سياسي بحسب اتفاق

الطائف، عنصرا أساسيا في استعادة لبنان لسيادته وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي بالكامل.

٣٩ - وإنني في الوقت نفسه، أدرك تماما المضاعفات الإقليمية لهذه المسألة. وعليه أود أنؤكد مجددا دعوتي لكافة الأطراف التي لها صلات وثيقة مع حزب الله ولديها القدرة على التأثير عليه، ولا سيما الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، إلى دعم تحوله إلى حزب سياسي بحت، تمشيا مع مقتضيات اتفاق الطائف، كوسيلة لتحقيق التزم الكامل لسلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية من أجل المصلحة العليا للسلام والاستقرار الإقليميين.

مسائل عامة

٤٠ - يساورني القلق بشأن الادعاءات المستمرة بأن ميليشيات من كافة الانتماءات السياسية، عادت للظهور، مما يشكل خرقا لاتفاق الطائف، الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان والذي قاد إلى حل ونزع سلاح معظم الميليشيات اللبنانية، وللقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفي هذا السياق، يشكل تزايد ممارسة إطلاق الرصاص في الهواء عندما يلقي القادة السياسيون الخطابات العامة، مدعاة للقلق العميق ويعرض المدنيين للخطر. ووفقا لقوات الأمن الداخلي فقد أدت هذه الممارسة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى مقتل شخصين وإصابة ١٠ أشخاص بجروح.

٤١ - وإنني أدعو الأطراف اللبنانية إلى الوقف الفوري لكافة جهود إعادة التسلح والتدريب على السلاح، وإلى العودة بدلا من ذلك إلى الحوار من خلال المؤسسات السياسية الشرعية، ولا سيما البرلمان، باعتبار أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة الفعالة لتسوية المسائل وحل الأزمة السياسية المستمرة. والغرض النهائي من نزع السلاح هو إقامة دولة لبنانية قوية من أجل جميع سكان لبنان، كما نص على ذلك اتفاق الطائف. وبالتالي يجب تحقيق نزع سلاح كافة الميليشيات المتبقية وحلها، بطريقة تؤدي إلى تعزيز السلطات المركزية وليس إلى إضعافها. فتعريف الدولة يقتضي أن تستأثر بحق الاستخدام المشروع للقوة على كامل أراضيها. وهذا الحق ذو أهمية بوجه خاص في لبنان، إذ تواجه الحكومة باستمرار تحديات لا تتناقص تطرحها الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.

٤٢ - وإنني أكرر الإعراب، عن قناعاتي الراسخة بأن نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية يجب أن يجري من خلال عملية سياسية تؤدي إلى التأكيد الكامل لسلطة الحكومة اللبنانية على جميع أراضي لبنان. وتفترض هذه العملية السياسية، في المقام الأول، احتراماً واضحاً للدستور من جميع الأطراف وكذلك فتح قنوات الحوار وتعزيز روح التعاون

والمصالحة بين جميع القوى السياسية في لبنان. وتُعد العودة إلى الحوار السياسي وحل الأزمة السياسية المستمرة في لبنان - ولا سيما مسألة الرئاسة اللبنانية - ضرورة لمثل هذه العملية السياسية ذات الآثار البعيدة.

دال - عملية الانتخابات الرئاسية

٤٣ - أعلن مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) دعمه لعقد انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في لبنان، تجرى وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية الموضوعة دون تدخل أو تأثير أجنيين. وما برح مجلس الأمن منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، يعرب بانتظام من خلال البيانات الرئاسية عن أسفه لعدم إجراء الانتخابات الرئاسية حتى الآن.

٤٤ - ويساورني كذلك قلق عميق من أن الانتخابات الرئاسية لم تجر حتى الآن. وأكرر الإعراب عن قناعاتي الراسخة بأنه يجب انتخاب رئيس جديد دون تأخير في عملية انتخابية حرة ونزيهة تجري في ظل التقيد الصارم بالقواعد الدستورية اللبنانية دون تدخل أو تأثير أجنيين، وفقا لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويشكل الفراغ الانتخابي المستمر خطرا على سلامة وسيادة لبنان. وستساعد هذه الانتخابات أيضا في إنعاش العملية الدستورية العادية في لبنان، ولا سيما انعقاد البرلمان، الذي أصيب بالشلل منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وأشعر بخيبة الأمل لعدم الاستجابة لدعوات الشعب اللبناني والمجتمع الدولي لإجراء الانتخابات. وفي نفس الوقت، أظل مدركا للدور السلبي الذي تلعبه القوى الخارجية، التي تتدخل في الديناميات اللبنانية الداخلية، في الإسهام في الجمود السياسي في البلد. وهذا التدخل الأجنبي هو انتهاك لقرارات مجلس الأمن.

٤٥ - وقد سافرتُ إلى بيروت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، لحث جميع القادة السياسيين اللبنانيين على التفكير في مستقبل بلدهم، وتجاوز المصالح الطائفية والشخصية، وانتخاب رئيس دون فرض شروط سوى تلك التي ينص عليها الدستور.

٤٦ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، انقضت دون حوادث فترة رئاسة الرئيس إميل لحود التي تم تمديدتها. وقد نُقلت سلطات الرئاسة إلى مجلس الوزراء وفقا للدستور.

٤٧ - وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية جهودا حثيثة لتيسير الحوار بين الأطراف المتنازعة بغية سد الفجوات للوصول إلى اتفاق بشأن الانتخابات الرئاسية، بما في ذلك من خلال إشراك حكومة الجمهورية العربية السورية، التي

أقرت بتأثيرها في لبنان^(١). وقد طلبت من محوريّ السوريين تشجيع حلفائهم السياسيين في لبنان على التوصل إلى حل سياسي وسط مع الأغلبية الحاكمة حماية لمصلحة لبنان والجمهورية العربية السورية والمنطقة.

٤٨ - وبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت الأغلبية الحاكمة، العماد ميشيل سليمان كمرشح توافقي محتمل لرئاسة الجمهورية وقبلت المعارضة ترشيحه في مطلع كانون الأول/ديسمبر وفقا لشروط محددة لا ينص عليها الدستور، تشمل تكوين مجلس الوزراء.

٤٩ - وبينما استمر الفراغ الانتخابي، دعوت إلى عقد اجتماع وزاري في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على هامش مؤتمر الجهات المانحة للفلسطينيين في باريس، حضرته الأردن وإسبانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا والبرتغال (رئاسة الاتحاد الأوروبي) وفرنسا ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية والممثل السامي للاتحاد الأوروبي. وأصدر هذا الاجتماع بيانا أعرب عن الدعم القوي للبنان، ودعا إلى السماح للبرلمان بالانعقاد فوراً للقيام بواجباته الدستورية. وأعاد الوزراء تأكيد دعمهم للحكومة الشرعية في لبنان وحثوا شركاءهم العرب على القيام بمبادرة لحل العقدة المأزق السياسي.

٥٠ - وفي ٦ من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اجتمع وزراء خارجية جامعة الدول العربية في القاهرة، ووافقوا بالإجماع على خطة ذات نقاط ثلاث ترمي إلى إنهاء الأزمة الدستورية في لبنان. ومن أجل تعزيز تنفيذ هذه الخطة، سافر الأمين العام للجامعة العربية، عمرو موسى، عدة مرات خلال الأشهر الثلاثة الماضية إلى بيروت ودمشق وغيرهما من عواصم المنطقة. وإنني أثني على جهوده المتواصلة والنشطة وأدعمها.

٥١ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اجتمع وزراء خارجية جامعة الدول العربية مرة أخرى في القاهرة وأحاطوا علما باستمرار المأزق، إذ احتلّت الأغلبية والمعارضة حول تفسير جزء الخطة المتعلق بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وفي ٦ آذار/مارس، اجتمع وزراء خارجية الجامعة العربية من جديد وقرروا أن يضيفوا إلى خطتهم الأصلية بندا يدعو إلى تحسين العلاقات السورية - اللبنانية.

(١) "حلفاء سوريا وأصدقاءها هم أقوى الآن في لبنان من أي وقت مضى، إنهم أكثر قوة مما كانوا عليه خلال وجود القوات السورية في لبنان". بيان عام لنائب رئيس الجمهورية العربية السورية فاروق الشرع، في اجتماع الجبهة التقدمية الوطنية المعقود في دمشق في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٥٢ - وفي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس، انعقد مؤتمر القمة السنوي العادي لجامعة الدول العربية في دمشق. وقررت عدة وفود عربية تخفيض مستوى تمثيلها احتجاجا على عدم تنفيذ خطة جامعة الدول العربية المتعلقة بلبنان. وقررت حكومة لبنان عدم حضور مؤتمر القمة.

٥٣ - وعشية انعقاد مؤتمر القمة، ألقى رئيس الوزراء السنيورة كلمة بثها التلفزيون سرد فيها الأسباب التي دعت لبنان إلى عدم حضور مؤتمر القمة وأوضح الخطوط العريضة لمبادئ العلاقات المستقبلية مع الجمهورية العربية السورية، متهما هذه الأخيرة بأنها "عرقلت" المبادرة العربية. وقال رئيس الوزراء إن "من غير المقبول أن تتعامل سوريا الشقيقة أو إيران الصديقة أو أي بلد صديق أو أي بلد آخر في العالم مع لبنان باعتباره مجالا للنفوذ أو ساحة للقتال"، وينبغي على كلا البلدين أن يحترما استقلال لبنان وسيادته. وأشار كذلك إلى أن "فصلا جديدا من العلاقات مع الجمهورية العربية السورية ينبغي أن يستند إلى الاحترام المتبادل وينبغي أن تكون العلاقات بين حكومتين بحيث لا تكون للبنانيين ولا للسوريين علاقات مع الفصائل السياسية أو المجموعات العسكرية العاملة في الدولة الأخرى". ودعا الجمهورية العربية السورية من بين جملة أمور إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان، وإلى تحديد حدودهما المشتركة، ومعالجة قضية المعتقلين اللبنانيين في سوريا والتعاون في نزع سلاح الميليشيات الفلسطينية الموجودة في لبنان والتي توجد مقر قيادتها في دمشق.

٥٤ - وفي خطابه الافتتاحي في قمة دمشق، نفى رئيس الجمهورية العربية السورية أن بلاده تتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، وأعرب عن التزامه بسيادة لبنان واستقلاله السياسي. وقال على وجه الخصوص "...إننا نؤكد، مرة أخرى، حرصنا على استقلال لبنان وسيادته واستقراره"، وأضاف "أن مفتاح الحل في لبنان هو في يد اللبنانيين أنفسهم. فلهم بلدهم، ومؤسساتهم ودستورهم الخاص، وهم قادرون على القيام بذلك بأنفسهم. وينبغي أن يكون أي دور آخر داعمًا لهم، وليس بديلا عن دورهم. ونحن، في سوريا، على استعداد تام للتعاون مع أية جهود عربية أو غير عربية في هذا المجال، شريطة أن تكون تلك المبادرة، أو أية مبادرة، قائمة على أساس المصالحة الوطنية، لأنها هي الأساس الوحيد لتحقيق الاستقرار في لبنان الذي هو هدفنا ومقصودنا الأسمى".

٥٥ - ودعا القادة العرب في البيان الختامي الصادر عن القمة إلى التمسك بمبادرة الجامعة العربية لتسوية الأزمة اللبنانية. كما حثوا "قادة لبنان على انجاز انتخاب المرشح التوافقي العماد سليمان في المواعيد المحددة، والموافقة على أساس لتشكيل حكومة وحدة وطنية في أقرب وقت ممكن". وشدد البيان أيضا على وضع العلاقات اللبنانية - السورية على المسار الصحيح تمشيا مع مصالح كلتا الدولتين، وتكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بالبدء في العمل على تحقيق هذا الهدف. وأكد القادة العرب أخيرا على أهمية "تشكيل المحكمة الدولية

لكشف الحقيقة في اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري ورفاقه، بعيدا عن الانتقام والتسييس“.

ثالثا - الملاحظات

٥٦ - توضح الأزمة السياسية والأمنية التي طال أمدها في لبنان أن أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ما زالت مهمة الآن كما كانت عندما اعتُمد القرار. وجهود لبنان المطردة الرامية إلى إعادة تأكيد سيادته وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي، بما لا يدع مجالا للتراع، عانت من نكسات عديدة. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بدأ شعب لبنان في إسماع صوته بوضوح، كاسرا طوق محظورات الماضي. وإنني أثني على الشعب اللبناني وقادته السياسيين لسعيهم إلى تشكيل مستقبل جديد قوامه تقرير المصير والاستقلال والتعايش والسلام.

٥٧ - ومع ذلك، فإن هناك المزيد مما ينبغي القيام به لكي ينجز لبنان العملية التي بدأها لاستعادة كامل سيادته وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي. فلبلد حكومة ما زالت تتمتع بالشرعية الديمقراطية التي أسبغتها عليها عملية انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، تحت إشراف مراقبين دوليين. غير أنه ما زال يواجه العديد من التحديات، أهمها هو عدم القدرة على انتخاب رئيس، مما يشكل خطوة إلى الوراء على الطريق نحو التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويمثل الفراغ الانتخابي مقترنا بتوقف مهام البرلمان تهديدا لقدرة البلد على تصريف شؤون كدولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة.

٥٨ - واليوم، توجد أمام الشعب اللبناني فرصة فريدة لفتح فصل جديد في تاريخه الصعب. ويجب أن يرتفع هو وممثلوه السياسيون إلى مستوى هذه المناسبة، وأن ينتخب رئيسا دون أية شروط تتجاوز تلك المنصوص عليها في الدستور. ومن شأن انتخاب من هذا القبيل أن يشكل معلما رئيسيا على الطريق نحو إعادة التأكيد الكاملة لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي، وهذا هو هدف القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٥٩ - ويؤسفني أن هذه الانتخابات لم تحدث في لبنان حتى الآن، على الرغم من دعوات عديدة من الشعب اللبناني والمجتمع الدولي. واعتقد جازما أن زعماء لبنان يجب أن يفكروا أولا وقبل كل شيء في مستقبل بلدهم، وأن يتجاوزوا المصالح الطائفية والفردية. ويجب أن يُسمح على وجه السرعة بانعقاد البرلمان، الذي لم يجتمع منذ أكثر من سنة، لأداء واجباته الدستورية بحيث يتسنى انتخاب رئيس دون مزيد من التأخير. ويجب أن تتم فورا انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، دون تدخل أو تأثير أجنبيين. إن الوضع الحالي لم يعد من الممكن استمراره. ويساورني القلق أيضا من أن أي تأخير آخر في انتخاب رئيس سوف يعقد إقرار قانون انتخابي وإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها، خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

٦٠ - وإني أثنى على الدعم والجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، خلال الأشهر القليلة الماضية، لمساعدة اللبنانيين على تسوية خلافاتهم ووضع حد للفراغ الانتخابي. وأرحب بقرارات القمة العربية بشأن لبنان، التي تعيد تأكيد تأييدها لمبادرة الجامعة العربية في لبنان، وأحث جميع الدول والأطراف المعنية على التعاون بشكل عاجل مع الأمين العام لجامعة الدول العربية من أجل تنفيذها الفوري.

٦١ - وما زلت أشعر بانزعاج بالغ بسبب سلسلة الاغتيالات السياسية ومحاولات الاغتيال التي يعاني منها لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وإني أدين هذه الأعمال الإرهابية، التي تشكل عدوانا مباشرا على سيادة لبنان ومؤسساته. ولا بد من تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة.

٦٢ - لقد حان الوقت، بعد ثلاث سنوات من انسحاب الوجود العسكري للجمهورية العربية السورية من لبنان، لإعادة رسم ملامح العلاقات بين البلدين الجارين اللذين تجمعهما روابط تاريخية وثيقة، وإضفاء الطابع الرسمي عليها، في إطار الاحترام المتبادل لسيادتهما وسلامة أراضييهما واستقلالهما السياسي. وفي هذا السياق، فإن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين لبنان والجمهورية العربية السورية وتحديد الحدود المشتركة بينهما، بما في ذلك في منطقة مزارع شبعا على وجه الخصوص، أمران سوف يعززان تطبيع العلاقات بين البلدين، ويشكلان خطوتين هامتين لضمان السلام والاستقرار في المنطقة. وقد حان الوقت أيضا لكي يتناول البلدان في اتصالاتهما الثنائية مسألة المعتقلين اللبنانيين في سوريا. وفي هذا السياق، أحطت علما بأن رئيس الوزراء السوري عرض، في خطابه الذي بثه التلفزيون في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، معالجة هذه القضايا وحسمها. وإني أدعو الجمهورية العربية السورية إلى قبول ذلك العرض.

٦٣ - إن نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها هو عنصر ضروري لإكمال توطيد مكانة لبنان كدولة ديمقراطية وذات سيادة. لقد حان الوقت، بعد ١٨ عاما من انتهاء الحرب الأهلية، وبعد ثماني سنوات من الانسحاب الإسرائيلي، وبعد ثلاث سنوات من انسحاب القوات السورية، وبعد سنة ونصف من الحرب بين إسرائيل وحزب الله، لكي تزيح جميع الأطراف المعنية، داخل لبنان وخارجه، ذلك الأثر المتبقي من مخلفات الماضي. إن احتفاظ حزب الله بقدرات شبه عسكرية يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه انفراد الحكومة بالاستخدام المشروع للقوة.

٦٤ - وإني أكرر موقفي المتمثل في أن نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها ينبغي أن يتم عن طريق حوار سياسي يشمل الجميع، ويتناول المصالح السياسية والاقتصادية للبنانيين جميعا. وإني أحث على تحديد الحوار السياسي في لبنان، للتأكيد على التزام جميع الأطراف بنزع سلاح الميليشيات في لبنان، بما فيها حزب الله، تلبية لأحكام القرار ١٥٥٩

(٢٠٠٤). وفي هذا السياق، فإن الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، اللتين لهما علاقات وثيقة مع الحزب، تتحملان مسؤولية كبيرة في دعم تلك العملية، من أجل التوصل إلى الأمن والاستقرار والرفاه لكل من لبنان والمنطقة الأوسع نطاقاً.

٦٥ - وإنني أيضاً أدرك جيداً الأوضاع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والتحديات التي تنشأ عنها. وأثني على حكومة لبنان، التي تعمل بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية والأونروا، لالتزامها بتحسين هذه الأوضاع. ومنظومة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للعمل مع شركائها اللبنانيين والفلسطينيين من أجل تحقيق هذا الهدف، وفي نفس الوقت فإننا أيضاً نبذل كل الجهود للمساعدة على التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين في أقرب وقت ممكن. وأهيب بالدول الأعضاء أن تساهم بسخاء في النداء المقبل الذي ستوجهه حكومة لبنان والأونروا، في مؤتمر للمانحين من المزمع عقده برعاية البنك الدولي، لإعادة إعمار مخيم نهر البارد، وإعادة تأهيل المنطقة المحيطة به، التي تأثرت بالعنف في العام الماضي.

٦٦ - وفي الختام، فإن العودة إلى الحوار السياسي بين الأطراف اللبنانية من خلال المؤسسات الدستورية اللبنانية هو أمر لا بد منه، وهو السبيل الوحيد لحل جميع القضايا المعلقة، وأولها وأهمها انتخاب رئيس جديد واستئناف الأنشطة العادية للبرلمان. ويجب على لبنان أن يحافظ على إطاره السياسي الشامل، والأهم من ذلك أن يحافظ على كونه إطاراً تصالحياً، على نحو ما ورد في اتفاق الطائف. وفي ذات الوقت، أدرك أن لبنان ظل ساحة قتال لجهات تسعى إلى زعزعة استقرار المنطقة لمصالحها الشخصية وطموحاتها من أجل الهيمنة، كما تجلّى ذلك على نحو مأساوي خلال حرب تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٦. لقد حان الوقت للشعب اللبناني وممثليه السياسيين وحدهم أن يحددوا مصير لبنان.

٦٧ - وإنني أشدد على أن قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) يدعو صراحة جميع الأطراف المعنية إلى التعاون بشكل كامل وعاجل مع المجلس من أجل التنفيذ الكامل لذلك القرار ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامة أراضيه وسيادته واستقلاله السياسي بالكامل. إن الأمم المتحدة تقف بحزم إلى جانب حكومة لبنان وشعبه في هذا المسعى. وإنني أدعو جميع الأطراف والجهات الفاعلة إلى أن تلتزم بتقييد تقييداً كاملاً بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسأواصل بذل جهودي من أجل التنفيذ الكامل لجميع تلك القرارات وغيرها من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط.